

## هل اقترب سيناريو الإفلاس فعلا من تونس

مساع للحصول على قرض من صندوق النقد لسداد مستحقات عاجلة



## أرقام صادمة عن الفقر

وبدوره أكد وزير المالية الأسبق حسين الديبمسي في تصريح لـ "العرب"، أن "خطر الإفلاس اقترب"، قائلًا "الإفلاس هو عندما تعجز الدولة عن سداد التزاماتها المالية إزاء الأطراف التي تتعامل معها، وهذا أصبح واردا في ظل الميزانية الحالية".

واعتبر أن "موازنة 2021، فيها نقائص، على غرار نسق النمو البعيد جدا عن الواقع الذي بُنيت عليه هذه الموازنة، فضلا عن تمويل العجز حوالي الثلث من القروض الداخلية والثلث من الخارج".

وقال الديبمسي "السوق المالية بعيدة عن الواقع لأن الأطراف المانحة لم تعد لها ثقة في تونس (صندوق النقد والولايات المتحدة الأميركية)".

واستطرد "كل هذه الأسباب ستخلق ارتباطا كبيرا في التصرف في الميزانية، وبالتالي الحديث عن العجز وارد".

وكان نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فريد بالاج، قد أكد في وقت سابق أن الوضع الاقتصادي في تونس متازم ويكاد يكون كارثيا، مرجحا أنه قد يتجه بالبلاد إلى السيناريو اللبناني.

وأضاف بالاج، في حوار لإذاعة محلية أن المشاكل السياسية في تونس، ألقت بظلالها على الوضع الاقتصادي الذي تُرجم في الواقع المعيشي اليومي للتونسيين، مفيدا بأن "الأرقام الخاصة بتونس مقلقة جدا، وأن نسبة الفقر بلغت 21 في المئة وهي نسبة لم يسبق لتونس أن وصلت إليها".

وأكد المسؤول بالبنك الدولي أن نظرة المانحين الدوليين لتونس تغيرت عما كانت عليه خلال السنوات الماضية، مشيرا إلى أنهم ينظرون اليوم إلى الأرقام، وإلى الصراعات والتجاذبات سواء في البرلمان أو بين السلط، وإلى مدى وجود إرادة في الإصلاح الاقتصادي.

العملية في اقتصاد يعتمد على التوريد والصناعات المحلية لا تكفي عدة قطاعات، والإشكال الحقيقي يتمثل في عدم خلاص القروض ما يهدد بنحس مالي خارجي".

وتحتاج تونس إلى ما يزيد عن 18.5 مليار دينار (6.82 مليار دولار) لتحقيق التوازن بين نفقاتها ومواردها، بعد أن بلغ عجز الموازنة 7.3 في المئة من الناتج المحلي.

وحذر خبراء من عدم قدرة الدولة على التعامل مع الديون الخارجية من المانحين الدوليين وضعف المنظومة المصرفية بالبلاد، علاوة عن صعوبة تغطية النفقات الداخلية للمؤسسات والمواطنين.

وأفاد وزير التكوين المهني والتشغيل السابق فوزي بن عبد الرحمن أن "كل بلد له عملته الخاصة، وكلمة إفلاس لا تنطبق على الدول لأن الدولة لا يمكن أن تخلص من عملتها".

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "هناك 15 مليار دينار (5.47 مليار دولار) في تونس مسجلة، فضلا عن 30 مليار دينار (10.94 مليار دولار) كعمالة مالية وتحولات بنكية، والخطر عندما تكون الدولة غير قادرة على التعامل مع العالم الخارجي في مستوى الدين".

وتابع "هناك خطر يهدد العملة المحلية وضعف النسيج الاقتصادي في ظل الجائحة الصحية، والمنظومة المصرفية لا تقدر على مساعدة النسيج الاقتصادي في وقت تحقق فيه البنوك أرباحا والمؤسسات تعيش وضعيات مالية صعبة"، قائلا "وضعنا نسبة 2 في المئة من الإمكانات لإعانة المؤسسات وهذا غير كاف، وكل هذه العوامل تسببت في أزمات اجتماعية على غرار تفاقم نسبة البطالة".

واستطرد "الخطر في تونس عندما تصبح الدولة غير قادرة على الإفناء بالتزاماتها، وإذا وصلنا لهذا سنصل لهذا الخطر".

السياسية، مع حاجة الدولة إلى اقتراض ما لا يقل عن 6 مليارات دولار من السوق الدولية لتسيير النفقات العامة.

وأفاد الخبير المحاسب وليد بن صالح أن "الدول معرضة لصعوبات مالية تجر عنها تداعيات اقتصادية واجتماعية، فيما قد يتطور الأمر إلى وصاية خارجية، وهو خطر موجود أكثر من أي وقت مضى لأننا نمر بمشكلة في النمو، والاقتصاد الوطني لا يصنع الثروة وهو ما يساهم في فقدان الاستثمارات وتراجع القدرة الشرائية للمواطن".

وقال صندوق النقد الدولي إن تونس طلبت رسميا برنامجا تمواليا منه في 19 أبريل، ممتنا جهود الحوار الحكومي مع شركائها الاجتماعيين بخصوص الإصلاحات ذات الأولوية لإنعاش الاقتصاد التونسي العليل.

وقالت مديرة الصندوق كريستالينا جورجييفا في رسالة إلى رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي الطلعت عليها رويترز إنها ستكلف وقدا لإجراء محادثات فنية فور الحصول على برنامج الإصلاح الاقتصادي التونسي.

وتحتاج تونس إلى ما يزيد عن 18.5 مليار دينار لتحقيق التوازن بين نفقاتها ومواردها، بعد أن بلغ عجز الموازنة 7.3 في المئة من الناتج المحلي.

وتستعد تونس نهاية الشهر الجاري للدخول في سلسلة من المفاوضات المباشرة مع خبراء صندوق النقد بهدف إبرام اتفاق يسمح لها بالحصول على تمويل لتغطية عجزها المالي.

وكان رئيس الحكومة التونسية، قد أعلن في وقت سابق أن المفاوضات الجديدة مع صندوق النقد الدولي ستنتقل هذا الشهر على قاعدة برنامج إصلاح واسع، يستند أساسا على إصلاح المؤسسات العمومية وتعديل منظومة الدعم ورفع المكبلات عن الاستثمار وتعديل منوال التنمية.

غير أن خبراء الاقتصاد يقولون إن القرض الجديد سيوجه إلى سداد ديون مستحقة خلال العام الجاري ولن يوجه للإصلاحات الاقتصادية الجذرية مما سيوقع الأزمة.

وقد استبعد خبراء خطر الإفلاس في البلاد التي تشهد عجزا اقتصاديا متواصلا، مؤكدا أن الاقتصاد بدفع منذ سنوات كلفة باهظة جراء الأزمة

تطرح الوضعية المالية والاقتصادية الحرجة لتونس تساؤلات حول مدى اقتراب سيناريو الإفلاس في ظل إجماع المؤشرات على عدم قدرة الدولة لتغطية نفقاتها جراء عجز قياسي في الميزانية، وحول قدرتها على الإفناء بالتزاماتها تجاه دائنيها بالتزامن مع رسالة من رئيس الحكومة إلى صندوق النقد الدولي بشأن استكمال الإصلاحات التي طال انتظارها للحصول على قرض.



خالد هودي  
صحافي تونسي

تونس - غنت رسالة أرسلها رئيس الحكومة هشام المشيشي إلى صندوق النقد الدولي قصد استكمال متابعة برنامج القرض المتفق عليه واستكمال الإصلاحات الاقتصادية، الجدل حول حقيقة الوضع المالي للبلد ومدى اقترابه من الإفلاس في حال لم يتم الإفراج عن قرض للإفناء بالتعهدات المستحقة خلال العام الجاري.

وقال صندوق النقد الدولي إن تونس طلبت رسميا برنامجا تمواليا منه في 19 أبريل، ممتنا جهود الحوار الحكومي مع شركائها الاجتماعيين بخصوص الإصلاحات ذات الأولوية لإنعاش الاقتصاد التونسي العليل.

وقالت مديرة الصندوق كريستالينا جورجييفا في رسالة إلى رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي الطلعت عليها رويترز إنها ستكلف وقدا لإجراء محادثات فنية فور الحصول على برنامج الإصلاح الاقتصادي التونسي.

وتحتاج تونس إلى ما يزيد عن 18.5 مليار دينار لتحقيق التوازن بين نفقاتها ومواردها، بعد أن بلغ عجز الموازنة 7.3 في المئة من الناتج المحلي.

وتستعد تونس نهاية الشهر الجاري للدخول في سلسلة من المفاوضات المباشرة مع خبراء صندوق النقد بهدف إبرام اتفاق يسمح لها بالحصول على تمويل لتغطية عجزها المالي.

وكان رئيس الحكومة التونسية، قد أعلن في وقت سابق أن المفاوضات الجديدة مع صندوق النقد الدولي ستنتقل هذا الشهر على قاعدة برنامج إصلاح واسع، يستند أساسا على إصلاح المؤسسات العمومية وتعديل منظومة الدعم ورفع المكبلات عن الاستثمار وتعديل منوال التنمية.

غير أن خبراء الاقتصاد يقولون إن القرض الجديد سيوجه إلى سداد ديون مستحقة خلال العام الجاري ولن يوجه للإصلاحات الاقتصادية الجذرية مما سيوقع الأزمة.

وقد استبعد خبراء خطر الإفلاس في البلاد التي تشهد عجزا اقتصاديا متواصلا، مؤكدا أن الاقتصاد بدفع منذ سنوات كلفة باهظة جراء الأزمة

## مخاوف من التداعيات الخطرة لقطع المصارف

## علاقتها مع لبنان

## تعقيد التحويلات والانعزال

## عن النظام المالي العالمي

تزايدت مخاوف الخبراء من تداعيات قطع المصارف المراسلة لعلاقتها مع لبنان حيث سيزيد ذلك من التحويلات الخارجية واستيراد السلع الأساسية لاسيما بعد تخلف لبنان عن سداد سندات دولية، ما من شأنه تعريض البلد إلى مشاكل إنسانية فضلا عن عزله عن النظام المالي العالمي.

بيروت - حذر خبراء ماليون لبنانيون من أن قرار بعض المصارف المراسلة الدولية قطع علاقاتها المالية مع مصرف لبنان المركزي ستكون له تداعيات وخيمة على البلاد، خاصة في ما يتعلق بالتحويلات الخارجية واستيراد السلع الأساسية.

وأعلن حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة، في وقت سابق من أبريل الجاري أن المصارف المراسلة بدأت تقلص علاقاتها التجارية مع المصرف المركزي بسبب تخلف لبنان عن سداد سندات دولية، والحملات ضد المصرف المركزي والدعوى القضائية ضد حاكمه في لبنان وخارج.

وحذر سلامة من أن مثل هذه الخطوة ستضع لبنان في وضع صعب في ما يتعلق بالتحويلات الخارجية واستيراد السلع الأساسية، وكذلك الحصول على العملات الأجنبية لتشغيل مختلف المرافق الاقتصادية.

وذكر رياض سلامة في وقت سابق من أبريل الجاري أن المصارف المراسلة بدأت تقلص علاقاتها التجارية مع المصرف المركزي بسبب تخلف لبنان عن سداد سندات دولية، والحملات ضد المصرف المركزي والدعوى القضائية ضد حاكمه في لبنان وخارج.

وذكر رياض سلامة في وقت سابق من أبريل الجاري أن المصارف المراسلة بدأت تقلص علاقاتها التجارية مع المصرف المركزي بسبب تخلف لبنان عن سداد سندات دولية، والحملات ضد المصرف المركزي والدعوى القضائية ضد حاكمه في لبنان وخارج.

وذكر رياض سلامة في وقت سابق من أبريل الجاري أن المصارف المراسلة بدأت تقلص علاقاتها التجارية مع المصرف المركزي بسبب تخلف لبنان عن سداد سندات دولية، والحملات ضد المصرف المركزي والدعوى القضائية ضد حاكمه في لبنان وخارج.

وذكر رياض سلامة في وقت سابق من أبريل الجاري أن المصارف المراسلة بدأت تقلص علاقاتها التجارية مع المصرف المركزي بسبب تخلف لبنان عن سداد سندات دولية، والحملات ضد المصرف المركزي والدعوى القضائية ضد حاكمه في لبنان وخارج.

وذكر رياض سلامة في وقت سابق من أبريل الجاري أن المصارف المراسلة بدأت تقلص علاقاتها التجارية مع المصرف المركزي بسبب تخلف لبنان عن سداد سندات دولية، والحملات ضد المصرف المركزي والدعوى القضائية ضد حاكمه في لبنان وخارج.

وذكر رياض سلامة في وقت سابق من أبريل الجاري أن المصارف المراسلة بدأت تقلص علاقاتها التجارية مع المصرف المركزي بسبب تخلف لبنان عن سداد سندات دولية، والحملات ضد المصرف المركزي والدعوى القضائية ضد حاكمه في لبنان وخارج.

وذكر رياض سلامة في وقت سابق من أبريل الجاري أن المصارف المراسلة بدأت تقلص علاقاتها التجارية مع المصرف المركزي بسبب تخلف لبنان عن سداد سندات دولية، والحملات ضد المصرف المركزي والدعوى القضائية ضد حاكمه في لبنان وخارج.

وذكر رياض سلامة في وقت سابق من أبريل الجاري أن المصارف المراسلة بدأت تقلص علاقاتها التجارية مع المصرف المركزي بسبب تخلف لبنان عن سداد سندات دولية، والحملات ضد المصرف المركزي والدعوى القضائية ضد حاكمه في لبنان وخارج.

وذكر رياض سلامة في وقت سابق من أبريل الجاري أن المصارف المراسلة بدأت تقلص علاقاتها التجارية مع المصرف المركزي بسبب تخلف لبنان عن سداد سندات دولية، والحملات ضد المصرف المركزي والدعوى القضائية ضد حاكمه في لبنان وخارج.

وذكر رياض سلامة في وقت سابق من أبريل الجاري أن المصارف المراسلة بدأت تقلص علاقاتها التجارية مع المصرف المركزي بسبب تخلف لبنان عن سداد سندات دولية، والحملات ضد المصرف المركزي والدعوى القضائية ضد حاكمه في لبنان وخارج.

وذكر رياض سلامة في وقت سابق من أبريل الجاري أن المصارف المراسلة بدأت تقلص علاقاتها التجارية مع المصرف المركزي بسبب تخلف لبنان عن سداد سندات دولية، والحملات ضد المصرف المركزي والدعوى القضائية ضد حاكمه في لبنان وخارج.

وذكر رياض سلامة في وقت سابق من أبريل الجاري أن المصارف المراسلة بدأت تقلص علاقاتها التجارية مع المصرف المركزي بسبب تخلف لبنان عن سداد سندات دولية، والحملات ضد المصرف المركزي والدعوى القضائية ضد حاكمه في لبنان وخارج.

وذكر رياض سلامة في وقت سابق من أبريل الجاري أن المصارف المراسلة بدأت تقلص علاقاتها التجارية مع المصرف المركزي بسبب تخلف لبنان عن سداد سندات دولية، والحملات ضد المصرف المركزي والدعوى القضائية ضد حاكمه في لبنان وخارج.

وذكر رياض سلامة في وقت سابق من أبريل الجاري أن المصارف المراسلة بدأت تقلص علاقاتها التجارية مع المصرف المركزي بسبب تخلف لبنان عن سداد سندات دولية، والحملات ضد المصرف المركزي والدعوى القضائية ضد حاكمه في لبنان وخارج.

وذكر رياض سلامة في وقت سابق من أبريل الجاري أن المصارف المراسلة بدأت تقلص علاقاتها التجارية مع المصرف المركزي بسبب تخلف لبنان عن سداد سندات دولية، والحملات ضد المصرف المركزي والدعوى القضائية ضد حاكمه في لبنان وخارج.

وذكر رياض سلامة في وقت سابق من أبريل الجاري أن المصارف المراسلة بدأت تقلص علاقاتها التجارية مع المصرف المركزي بسبب تخلف لبنان عن سداد سندات دولية، والحملات ضد المصرف المركزي والدعوى القضائية ضد حاكمه في لبنان وخارج.

وذكر رياض سلامة في وقت سابق من أبريل الجاري أن المصارف المراسلة بدأت تقلص علاقاتها التجارية مع المصرف المركزي بسبب تخلف لبنان عن سداد سندات دولية، والحملات ضد المصرف المركزي والدعوى القضائية ضد حاكمه في لبنان وخارج.

وذكر رياض سلامة في وقت سابق من أبريل الجاري أن المصارف المراسلة بدأت تقلص علاقاتها التجارية مع المصرف المركزي بسبب تخلف لبنان عن سداد سندات دولية، والحملات ضد المصرف المركزي والدعوى القضائية ضد حاكمه في لبنان وخارج.

وذكر رياض سلامة في وقت سابق من أبريل الجاري أن المصارف المراسلة بدأت تقلص علاقاتها التجارية مع المصرف المركزي بسبب تخلف لبنان عن سداد سندات دولية، والحملات ضد المصرف المركزي والدعوى القضائية ضد حاكمه في لبنان وخارج.

وذكر رياض سلامة في وقت سابق من أبريل الجاري أن المصارف المراسلة بدأت تقلص علاقاتها التجارية مع المصرف المركزي بسبب تخلف لبنان عن سداد سندات دولية، والحملات ضد المصرف المركزي والدعوى القضائية ضد حاكمه في لبنان وخارج.

وذكر رياض سلامة في وقت سابق من أبريل الجاري أن المصارف المراسلة بدأت تقلص علاقاتها التجارية مع المصرف المركزي بسبب تخلف لبنان عن سداد سندات دولية، والحملات ضد المصرف المركزي والدعوى القضائية ضد حاكمه في لبنان وخارج.

وذكر رياض سلامة في وقت سابق من أبريل الجاري أن المصارف المراسلة بدأت تقلص علاقاتها التجارية مع المصرف المركزي بسبب تخلف لبنان عن سداد سندات دولية، والحملات ضد المصرف المركزي والدعوى القضائية ضد حاكمه في لبنان وخارج.

وذكر رياض سلامة في وقت سابق من أبريل الجاري أن المصارف المراسلة بدأت تقلص علاقاتها التجارية مع المصرف المركزي بسبب تخلف لبنان عن سداد سندات دولية، والحملات ضد المصرف المركزي والدعوى القضائية ضد حاكمه في لبنان وخارج.

## أزمة نقص الرقائق تدفع مصنع سيارات «جيب» إلى التسريح المؤقت للعمالة

تعطل الإنتاج جزئيا في مصنع تجميع ستيرلينغ هايتس، الذي يصنع النسخة الأحدث والأغلى من شاحنة رام 1500، بسبب غياب العاملين المرتبط بالوقود، حسبما أفادت "بلومبرغ" الأسبوع الماضي.

وأصبحت ميشيغان أسوأ بؤرة للوقود في الولايات المتحدة، حيث تنتشر المزيد من المتغيرات المعقدة، بينما تسبب التردد في أخذ اللقاح والإجهاد الوبائي في تقويض جهود احتواء الفيروس. وتخطط "ستلانتيس" البدء في تقديم لقاحات كورونا للموظفين وعائلاتهم في قاعات النقابات المحلية اعتبارا من الجمعة.

ويشكل قطاع صناعة السيارات إلى اليوم الضحية الأبرز لنقص الرقائق، إذ اضطرت شركات عملاقة منها "فورد" و"فولكسفاغن" إلى خفض الإنتاج، لكن القطاعات الأخرى تآثرت أيضا.

التجارية "جيب ورام" من النقص العالمي في أشباه الموصلات الذي تعاني منه صناعة السيارات. ويجدير بالذكر أن "ستلانتيس" تشكلت من اندماج شركتي "فيات كرايسلر" و"جي.إس.إيه. غروب".

## مصنع جيفرسون نورث سيعيد جدول إنتاجه حتى نهاية مايو بسبب نقص الرقائق

وكان نقص الرقائق سببا في إيقاف "ستلانتيس" العمل في نصف مصانعها العشرة الواقعة في أميركا الشمالية هذا الشهر. وتعاني الشركة أيضا من ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا، فقد

للتخفيف من التداعيات الناجمة عن مشكلات سلسلة التوريد المختلفة، التي تواجه صناعتنا".

وأضافت "نظرا لنقص الرقائق العالمي غير المسبوق في الرقائق الدقيقة، سيعيد مصنع جيفرسون نورث جدول إنتاجه حتى نهاية مايو".

ويوظف المصنع، المعروف أيضا باسم "جيناب"، حوالي 4800 عامل يتقاضون أجروهم بالساعة، كما أنه يعمل على تصنيع سيارة "جيب غراند شيروكي"، وهو طراز جيب الأكثر مبيعا العام الماضي، وسيارة الدفع الرباعي "دوج بورانجو".

لندن - تخطط شركة "ستلانتيس" لتسريح مؤقت للعمالة في مصنع سيارات "جيب" في ديترويت خلال شهري أبريل ومايو، وذلك بسبب نقص رقائق أشباه الموصلات.

ومن المقرر أن تسرح شركة تصنيع السيارات طاقمها من مصنع جيفرسون نورث في ديترويت لمدة ثلاثة أسابيع بدءا من 26 أبريل ثم إعادةهم مرة أخرى للعمل، ثم تسريح طاقم ثالث لفترة تمتد من 17 مايو وحتى 31 مايو، حسب بيانات.

وعادة ما يعمل المصنع الواقع على الجانب الشرقي من ديترويت بنظام نوبتي عمل مع ثلاثة أطقم تعمل لسنة أيام في الأسبوع لمواصلة العمل في المصنع لمدة 20 ساعة يوميا.